قياسا على عام 2005 الذي شهد ثلاث حكومات واربعة وزراء مالية وثلاثة مدراء مخابرات ووزراء بلاط

وزارة البخيت ليست في «خطر» ومفاجآة سياسية نخبوية قريبا ومحطة متوقعة للتعديل الوزاري

عمان ـ «القدس العربي»:

لا يمكن قراءة قرار القصر الملكي الأردني بتشكيل هيئة للتكافل الاجتماعي خارج سياق العودة مجددا للاستعانة بمجالس «الظل» التي تفكر وتساعد الحكومة وتنفذ التوجيهات الملكية بدقة أكبر من الدقة الوزارية، فبعد ان دخلت حكومة الدكتور معروف البخيت في بؤرة الجدل «الصالوناتي» التي تتعامل مع كل الاحتمالات أصبحت الحاجة ملحة فيما يبدو لاحياء دور المؤسسات الاستشارية في الظل بعد ان غابت تجربتها لفترة قصيرة من الزمن.

ومن هنا يمكن فهم الرسالة الملكية التي وجهت قبل أيام في عمان لرئيس الوزراء والتي تأمر بتشكيل هيئة استشارية مهمتها المركزية معالجة واحتواء آثار رفع الأسعار على الفقراء وذوي الدخول المحدودة واذا ما صحت التسريبات المرافقة فان بعض الشخصيات الاصلاحية او المحسوبة على الخط الاصلاحي قد تكون جزءا حيويا من هذه الهيئة الجديدة مما يعني ببساطة شديدة خلافا لعودة تجربة اللجان الاستشارية التي انتقدها الكثيرون وعملوا ضدها سرا في الكواليس أن بعض رموز التيار الاصلاحي سيعاد انتاج دورهم في اطار مهمة التكافل الاجتماعي وبشكل يوحي بان مهمتهم تخفيف الآثار الموجعة على الناس لقرارات اتخذتها حكومة كلاسيكية او محافظة.

لكن رفع أسعار المحروقات في الأردن أعاد بشكل او بآخر تصنيف وتسمية الأشياء في اطار الواقع السياسي الأردني فعودة الهيئات الملكية او التي يأمر بتشكيلها القصر الملكي خطوة باتجاه اعادة التوازن للحياة السياسية وباتجاه خلق حالة تمنع «الاستفراد» الحكومي بالقرار وهي خطوة قد يعقبها استنادا للملعلومات المتوفرة «انصاف» من طراز خاص لمن ظلموا من رموز الاصلاح والتحديث وقد يعقبها ايضا تغييرات في بعض المواقع الأساسية بعد جلسات «تقييم» وتشاور مركزية انشغلت بها مؤسسة القصر طوال نهاية الأسبوع الماضي.

وهذه الخيارات في الواقع لا تخلق او يراد لها أن لا تخلق ايحاءات مضادة لوزارة الرئيس معروف البخيت، فالمؤشرات تقول بعد صحة توقعات البعض برحيل الحكومة او دخولها في أجواء بقاء وصمود بعد انجاز مهمتها في رفع أسعار المحروقات الا اذا اكتشف المواطنون مع الوقت بان قرارات الرفع لأسعار المحروقات «أقسى وأصعب» من التوقعات الشخصية فعندها لا تستطيع الحكومة الادعاء بانها ألغت الدعم عن المواطنين دون أن تحصل اي فوضى أو احتجاجات فواحدة من الملاحظات الأساسية على الحكومة انها رفعت الأسعار ومنعت ردود الفعل الاعتراضية بما فيها الصحفية والحزبية السلمية والمعتدلة.

ورسالة الملك في سياق التكافل الاجتماعي «رطبت» الجو الشعبي عموما خصوصا وان الملك عبر عن تقديره للأردنيين بسبب تفهمهم لخيارات الرفع السيئة واعدا بالبحث الدائم عن كل خيارات التعويض وتخفيف الآثار السلبية لكن الأهم ان وزارة البخيت شاءت أم أبت وبعد انجازها بآمان وسلام ملف الأسعار ستضطر للانتقال للملف الذي يليه وهو الملف السياسي مما سيجبرها شاءت أم أبت على الوقوف في محطة التعديل الوزاري الذي سيأتي على شكل «دفعة» لصالح الحكومة ورئيسها وليس العكس وما لم تفعل الوزارة ذلك ستجد من يقف بجانبها «كشريك» مهمته المؤسسية تفعيل النشاط السياسي الاصلاحي فكل الحريصين على الاسترخاء الاجتماعي في عمان ينصحون الآن وبعد رفع الأسعار بانفراج سياسي كمكافأة على تفهم الرأي العام وكاستحقاق لابد منه الآن فلايوجد اي حجج او ذرائع بعد الأن يمكن تسويقها على اساس تعطيل المسارات الاصلاحية والانتخابية تحديدا.

وبالنسبة لشركاء أساسيين في صناعة القرار لا يوجد مبررات قوية لترحيل وزارة البخيت في هذه المرحلة، فتقاليد التضحية بالحكومات القائمة في حالة وجود اعتراضات «شعبية» أصبحت من الماضي وضميريا لا يمكن بحال من الأحوال تحميل وزارة البخيت وحدها مسؤولية رفع اسعار المحروقات وان كان يمكن تحميلها مسؤولية «التخريج» السيئ للقرار والمبالغة في رفع الأسعار.

وعمليا هناك مبررات قوية لبقاء الحكومة على رأسها الرغبة القوية المتأصلة في بقاء الحكومات لفترة أطول خصوصا بعد الاستماع لملاحظات من الداخل والخارج بعنوان صعوبة استقرار عملية الاصلاح ما دامت المواقع الأساسية في قيادة جهاز الدولة تتغير بسرعة فخلال عام 2005 حصريا تم تغيير ثلاث حكومات وثلاثة وزراء بلاط وثلاثة مدراء مخابرات وهي مسألة تحدث بها أكثر من طرف وتم تقييمها على اساس الصورة التي تعكسها عن استقرار منهجية الاصلاح في الأردن وفقا لسياسي رفيع المستوى مطلع على الحيثيات.

ومن هنا يمكن القول ان توقعات رحيل الحكومة او التضحية بها لا يوجد ما يسندها على أرض الواقع وان كان يوجد ما يسند حصول تغييرات اخرى في الواقع السياسي والنخبوي بعد الانتهاء من ملف الأسعار مع العلم بان الحكومة اجتهدت في ترتيب وتهيئة الرأي العام لقصة الأسعار الجديدة وتحركت في اطار استراتيجية وخطة موضوعة سلفا تصرف بها الرئيس فقط وهي مسألة لم تعتمدها الحكومات السابقة الا ان ذلك لا يغلق احتمالات التغيير الوزاري تماما فحتى لدى دوائر القرار مرجعية ثمة ملاحظات على الأداء

معروف البخيت

الوزاري والحكومي.

والبخيت أطفأ او خدر البؤر الأهم قبل رفع الأسعار فتحدث مع اهل معان وزار مخيم البقعة وهما البؤرتان الأكثر سخونة في التعاطي مع الحدث المحلي، وعمليا كان لاطلالة الرئيس على هاتين المنطقتين دور في تنفيس الاحتقانات فقد شعر «المواطنون» في المكانين بان هناك حكومة تتحدث معهم بصرف النظر عن الأخطاء التي رصدت هنا وهناك في الكلام والمفردات.

ومن هذه الترتيبات الاجرائية يمكن التوصل لاستنتاج يقول بان وزارة البخيت على أقل تعديل من النوع الذي يحضر درسه جيدا أو النوع الذي لا يؤمن بالصدفة ولديه تصور وساهم في انجاح المشهد «النفطي» حصريا التفهم الذي جرى على مستويات الناس والمسؤولية التي تحلت بها أحزاب المعارضة بعد ان اكتفت بالحد الأدنى من الفعاليات الاعتراضية علما بان بعض المراقبين لا يطمئنون حتى الآن لان ارتفاع الأسعار مسألة لا يمكن قياس نتائجها المباشرة الا بعد فترة زمنية كبيرة يشعر خلالها المواطن بالفرق.

واستنادا الى تقديرات اللحظات الأخيرة بعد قرار رفع أسعار المحروقات لم توجد أدلة تسند اي قراءات تتحدث عن مفاجأة وشيكة من طراز ترحيل الحكومة انما يوجد أدلة وقرائن تشير لمفاجآة أخرى على الواجهة السياسية والنخبوية قد يتم الاعلان عنها نهاية الأسبوع الحالي او بداية الأسبوع المقبل.

والبخيت رغم ان حكومته لم تقدم برنامجا واضحا للعمل يخصها ويحمل بصماتها الا انها دعمت بقوة من المؤسسة«الأمنية» التي وقفت معها كما لم يحصل من قبل ابتداء من الثقة وحتى الموازنة وانتهاء برفع الأسعار وبتهيئة كل الممكن من الهدوء للعمل والانجاز، وعليه فما دامت مؤسسة الأمن متفانية في القيام بواجبها وفي الانسجام مع توجهات القيادة وتوجيهاتها فيتوقع ان يستمر الدعم لتجربة البخيت في الحكم.

وأوضاع وزارة البخيت مع السلطة التشريعية لا تشكل بالمقابل عبئا على الحكومة اطلاقا فالكتلة الأنشط في مجلس الأعيان ممثلة برؤساء الحكومات السابقين الذين نجحوا في تغيير «قواعد اللعبة» داخل مجلس الأعيان وفي اعادته لدوره الوطني الحيوي تحظى بالدعم في خططها وخطها من قبل الرئيس البخيت بمعنى ان رئيس الوزراء اختار المجموعة الأقوى الآن في مجلس الأعيان للتعامل والتحالف معها مما يعني ان مؤسسة الأعيان «صديقة » وستبقى كذلك ما لم ينقلب البخيت على التوازنات القائمة حاليا.

وفي مجلس النواب لا يوجد اي مبرر للتحدث عن أجواء غير صديقة تجاه الحكومة فخلافا لكون البرلمان «غير منعقد» مما أعفى الحكومة من الكثير من الخطابات العنترية تحت عنوان الأسعار وحقق الاسترخاء في الوقت نفسه للنواب.. خلافا لذلك أثبت النواب انهم ايجابيون جدا وأصدقاء جدا للوزارة ولرئيسها وتعاونوا الى أقصى طاقات التعاون مع الحكومة مما ساهم في تقليل كلفة قرار خطير من طراز رفع اسعار المحروقات.

فوق ذلك كانت الصحافة عموما أكثر من «متفهمة» ومتعاونة مع حكومة البخيت وفي الواقع لا يوجد اي خطر او تحرش خارجي من اي نوع بالوزارة والملاحظات السلبية المرصودة عند من يرصد لأسباب متعددة حتى الآن هي فقط تلك المحصورة اما بعبارات وكلمات هنا وهناك وردت او نقلت على لسان الرئيس أو بقرارات للرئيس والحكومة لم تكن مفهومة وتسببت بالجدل او كانت غامضة وتحديدا على صعيد التعيينات العليا أو باجتهادات «وزارية» فردية لوزراء البخيت وترت الأجواء وانتجت المزيد من الضباب غير المبرر.

كل ذلك يعني ببساطة أن حكومة البخيت لا تواجه خطر الرحيل او تعمل تحت الضغط فلانها وزارة شكلت بعد تفجيرات الفنادق تحظى بدعم وتعاطف غير عادي ولانها كذلك تحجم الصالونات السياسية عن التحرش ولان رئيسها يظهر مساحات الايجابية ويكثر من تحدي الفساد ويتعهد شخصيا ببعض التحولات يرغب الجميع بمساعدته ومن لا يرغب بمساعدته قرر ان يكف «شره» عن الحكومة والامتناع عن اعاقة الوزارة او وضع العصي في الدواليب.

وبالتالي تعمل حكومة البخيت وسط أجواء ودودة وصديقة وايجابية مما مكنها المرور الآمن بعد رفع اسعار المحروقات بدعم مركزي من مؤسسة الأمن وبتفهم جماهيري ينبغي ان يشكر عليه المواطن الأردني الذي كشفت ازمة عن معدنه الحقيقي ومن هنا يمكن القول لا يوجد اي مبرر للفشل أمام الحكومة لكن المطلوب منها عدة مسائل أصبحت حيوية وملحة حتى تستمر في الصمود وأول هذه المسائل اجراء تنظيفات داخلية وفقا لبعض السياسيين المخضرمين و الانتباه لمسألة السحب من رصيد النظام والقصر بالمزيد من القرارات والاجراءات المتعثرة، فلا يوجد نوايا للاسراع في تغيير الحكومة لكن في اللحظة التي تكون فيها خسائر اقالة الحكومة وطنيا أقل من خسائر بقائها واستمرارها لا يتراجع صاحب القرار عن الاجراء المناسب والضروري فميزة القيادة الأردنية كانت دوما ادراكها للمسائل المعقدة داخليا واقليميا ووجود تصور متكامل لديها عن ما يجري وما ينبغي له ان يجري.

وحتى تثبت وزارة البخيت انها جديرة بالبقاء والاستمرار من المرجح ان خياراتها المستقبلية للانجاز محصورة بالمجال السياسي وتحديدا في مساحات الانفتاح ومعالجة العالق من الملفات تحت عنوان التنمية السياسية وقانون الانتخاب فالحكومة في هذا الاتجاه أكثرت من الكلام الطيب لكن بدون أفعال جذرية وطيبة وبما أن معايير الدعم النقدي للفقراء في الحكومة كانت معززة للوحدة الوطنية فان المعايير السياسية والتشريعية المطلوبة في الاطار لابد لها ان تعزز الوحدة نفسها.

حصر اسماء المجانين لايداعهم المصحات ووصول عددهم الى أربعة ملايين.. وهجمات ضد مبارك.. وحالة مصطنعة من الشك بين الاقباط والمسلمين

هجمات ضد قساوسة الاسكندرية.. واتهامهم بتشجيع الفتنة.. ومطالبة بإقالة محافظ المدينة.. وسحب ملف الأقباط من وزارة الداخلية

القاهرة ـ «القدس «العربي»

ـ من حسنين كروم:

هذه ايام عصيبة تمر بها البلاد ولن ينجو النظام من اثارها مهما فعل بعدما لم تطل مظاهر الفتنة الطائفية برأسها فقط، وانما بدأت مظاهر العنف المتبادل بين المسلمين والمسيحيين ونذر الحرب الدينية، وكانت الصور التي نشرتها بعض الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين وتفاصيل ما جرى في الاسكندرية لليوم الثاني على التوالي مخيفة اصابت كل مصري بالدهشة والرعب والأسى على بلدنا، من كان يتصور ان نرى شبابا مسيحيين يمسكون بالسيوف والسنج ويتجمعون بالمئات ليعتدوا على بعثة تلفزيونية مصورة ويحطموا كاميراتها، ويهاجمون مسلمين ويقتلون واحدا منهم لا ذنب له ويهاجمون فتاة محجبة ويخلعون حجابها ويهاجمون مسجدا؟!

انها المرة الاولى التي يقدمون فيها على أعمال من هذا النوع بعد ان كانوا طوال السنوات الماضية يتلقون هجمات المتطرفين المسلمين واعتداءاتهم، الآن انتقلوا لاستخدام العنف ورفع الصلبان ورد عليهم مسلمون برفع المصاحف وبدأوا يتجمعون بمهاجمتهم، صحيح ان مظاهرة حاشدة طافت بمنطقة العصافرة تضم مسلمين ومسيحيين ترفع شعارات الوحدة الوطنية وصدرت وستصدر بيانات، وبدأ مجلس الشعب في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، تنتهي من عملها في ظرف شهر وبدأت الدولة في حركة هزلية في حصر اعداد المجانين والمختلين عقليا والمصابين بأمراض نفسيه واتضح انهم تجاوزوا الأربعة ملايين لوضعهم في مستشفيات ومصحات ولا نعرف من أين ستأتي هذه الحكومة المفلسة بالاماكن التي ستأوي فيها هؤلاء المرضى حتى لا يعتدي مجنون مسلم على كنيسة أو مسيحي مختل عقليا على مسجد، كما اشارت الصحف الى القبض على خمسة وخمسين من الذين شاركوا في أعمال العنف وتحطيم السيارات والمحلات والاعتداء على قوات الشرطة التي ردت باطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع واجتماع رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف وصفوت الشريف الامين العام للحزب الوطني الحاكم ورئيس المجلس الاعلى للصحافة ومجلس الشورى مع نقيب الصحافيين واعضاء مجلس النقابة، لمناقشة مشروع قانون إلغاء الحبس في قضايا النشر، وموافقة نظيف على سرعة صرف سبعة ملايين جنيه للنقابة، يخصص نصف المبلغ لتغطية العجز في صندوق المعاشات والعلاج والآخر بدل للصحافيين بواقع ستين جنيها لكل صحافي، والاستعدادات لشم النسيم وضبط فسيخ ورنجة فاسدة، ولا استطيع اكمال باقي «الاخبار» والموضوعات لأني حزين وكيف لا أحزن وما سنبدأ به تقرير اليوم يكفي لكي نلطم خدودنا على أحوال بلدنا التي اوصلنا اليها هذا النظام؟

الفتنة الطائفية

ونبدأ بما يكسر روحنا الوطنية ويوجع قلوبنا بادئين اولا بوصف ما حدث في الاسكندرية نقلا عن زميلينا بـ«المصري اليوم» نبيل ابو شال ومجدي سمعان:

«تصاعدت احداث امس الاول عقب رفض عدد كبير من الشباب الاقباط الالتزام بتعليمات الامن اثناء تشييع جنازة المواطن صبحي جرجس والخاصة باستقلال الاتوبيسات التي تم توفيرها لنقلهم الى منطقة خورشيد حيث يدفن المتوفى، وأصروا على السير به في جنازة على اعتبار انه شهيد، وعند المرور من شارع 45 بمنطقة ميامي قام بعض شباب الاقباط الثائرين بالاعتداء على سيدة محجبة وجردوها من حجابها، فقامت بالاحتماء بأحد المحال التجارية فطاردوها وحطموا المحل الذي احتمت فيه، وقذفوا مسجدا صغيرا ـ الواحد الاحد ـ بالحجارة والزجاجات الفارغة مما استفز بعض المسلمين الذين كانوا يجلسون على مقهى مواجه للمحل في الشارع نفسه فبدأت الاشتباكات وتدخلت الشرطة باطلاق أعيرة في الهواء وقنابل مسيلة للدموع، إلا ان شائعة بين اهالي المنطقة عن وفاة السيدة المسلمة التي اعتدى عليها فتجددت الاشتباكات مرة اخرى وتبادل الطرفان الضرب بالسواعد والحجارة والزجاجات الفارغة واشعلوا النيران في السيارات التي تقف بالشارع وكان المتظاهرون قبيل تشييع الجنازة منعوا الدكتور طارق القيعي رئيس المجلس المحلي ومعه رجل الاعمال هاني عزيز من حضور القداس لرفضهم تقبل العزاء، كما رفض اعضاء المجلس الملي دعوة المجلس المحلي لاصدار بيان مشترك لاحتواء الموقف واصدروا بيانا شديد اللهجة موقعا من مجمع كهنة الاسكندرية والمجلس الملي السكندري يستنكر الاحداث ويؤكد وجود اكثر من متطرف شاركوا في محاولات الاعتداء على الكنائس، وألغى الامن مسيرة كان سينظمها اعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجلس المحلي والقيادات الشعبية والتنفيذية بالاسكندرية والتي كان مقررا انطلاقها من قسم باب شرقي وحتى الكنيسة المرقسية وذلك بعد تزايد حدة الهتافات المعادية للمحافظ اللواء عبدالسلام المحجوب ومسؤولي المحافظة والتي رددها المتظاهرون الاقباط».

وإلى «الوفد» وما جاء فيها وأبرزها هو: «انتقلت ـ «الوفد» ـ للقاء المصابين بالمستشفيات عادل صالح حسن 25 عاما يقول: اثناء مروري بالمنطقة قام مجهول بالتعدي عليه واصابته باصابات خطيرة عبارة عن طعنات بأسلحة بيضاء، واشار الى انه فوجئ بأكثر من 200 شاب مسيحي يحملون السيوف والمطاوي والشوم وتعدوا عليّ أنا وصديقي وتمكنا من الفرار قبل قتلنا، وقام اهالي المنطقة بنقلي للمستشفى».

واضاف عادل قائلا: اننا نرفض التعدي على الاخوة المسيحيين لأننا مواطنون مصريون كما ارفض ان يتم ترويعنا اثناء سيرنا بالطريق العام دون أي ذنب، وقد فاضت روح المواطن مصطفى السيد مشعل 45 سنة (مقاول هدم) داخل احد المستشفيات الخاصة اثر اصابته بكسر في قاعة الجمجمة ونزيف بالمخ وتوفي داخل المستشفى متأثرا باصابته وتبين انه اثناء سير المجني عليه في طريقه قادماً من منزله بمنطقة زيزينيا في اتجاه شارع 45 مقر شركته وورشة الرفاح الملحقة بها فوجئ بعدد كبير من الشباب القبطي يحملون الاسلحة البيضاء والشوم يقومو بالتعدي والتحرش بفتاة ـ محجبة ـ وعندما حاولت الاختباء منهم داخل احد المحلات قاموا بتحطيمه وعندما حاول المجني عليه التدخل لانقاذ الفتاة انهالوا عليه بعصا غليظة وسقط على الارض غارقا في دمائه».

ومن «الوفد» الى «الاهرام» ووصف قدمته لما حدث وهو:

روي شهود عيان لأحداث الشغب التي شهدها شارع 45 بمنطقة العصافرة القصة من البداية الى الـ«الأهرام» ـ

اكثر من ثلاثة آلاف مسيحي امام كنيسة القديسين بمنطقة سيدي بشر بالاسكندرية احتشدوا استعدادا لاقامة القداس وتشييع جثمان المتوفى ـ صبحي عطا الله جرجس ـ الذي لقي مصرعه اثر طعنه من المتخلف عقليا المتسبب في الهجوم على الكنيستين وظل المحتشدون يرددون الهتافات وبدأ تشييع الجثمان حيث اتخذت خط سير متجه ناحية طريق الكورنيش ثم الى شارع 45 في اتجاه المقابر بخورشيد وظل مشيعو الجنازة طوال الطريق يرددون هتافات استنكارية لسيناريو الهجوم على الكنائس رافضين ان يكون مرتكب الواقعة ـ محمود صلاح الدين عبدالرازق ـ مختلا عقليا، وظهر خلط بين المتحدثين حول توقيت زمني وحد وجاء دفن الجثة ليكون ايذانا ببداية الطريق الزراعي لمسلسل العنف بالتراشق بالحجارة إلا ان قوت الامن استطاعت السيطرة على الموقف في بدايته ويشهد الشارع الحيوي بالاسكندرية حالة هدوء نسبي عقب صلاة المغرب.

وعقب صلاة العشاء يبدأ مسلسل آخر من العنف بعد ان استطاعت قوات الامن السيطرة على الشارع بداية من كورنيش الاسكندرية وحتى خط قطار أبو قير الذي يقطع شارع 45 ليبدأ مسلسل جديد من العنف خاصة بعد اتلاف المتظاهرين واجهات مسجد ـ الواحد الاحد ـ بشارع التوحيد مما أدى الى خوفهم على كنيسة القديسين مكسميوس بشارع 45 وتجمع المتظاهرون خوفا من رد الاعتداء على الكنيسة وجاء تخطيط الشارع الذي تفرغ منه اكثر من 40 شارعا جانبيا الى تفاقم الاحداث وصعوبة السيطرة الامنية حيث بدأ المتظاهرون في الدخول للشوارع الجانبية واحراق وسرقة المحلات ولم تستطع سيارات المطافئ الدخول للشوارع الجانبية لأن المتظاهرين كانوا يقذفونها بالحجارة وبدأت قوات الامن بقيادة اللواء سمير سلام مساعد وزير الداخلية في محاولة تهدئة الوضع عن طريق القساوسة ورجال الدين الاسلامي الذين حاولوا تهدئة المتظاهرين إلا أن الأمر لم يفلح لتبدأ اجهزة الامن في التعامل مع المتظاهرين بعدما وصل عدد المصابين الى 31 مصابا من الجانبين واحراق واتلاف 24 محلا واتلاف 32 سيارة وبدأت في اطلاق الغازات المسيلة للدموع والطلقات المطاطية حتى تم احتواء الموقف واستقرار الحالة الامنية بالشارع وتشديد التأمين على الكنائس والمساجد وإلقاء القبض على 55 متهما.

وإلى أبرز التعليقات على المصيبة التي اصابت بلادنا ففي «الاخبار» قال زميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحريرها:

«الحكمة وحسن البصيرة تقتضيان منا جميعا حذر الوقوع في خطأ تصوير الأمور على غير طبيعتها، او اعطائها ابعادا ومدلولات لا تتصل بها ولا تتوافق معها، كما تقتضي منا ايضا تجنب السقوط في خطيئة التهوين مما حدث والتهويل فيه او الانزلاق وراء محاولات الاثارة من أي طرف من الاطراف لاخراج الحادث عن حجمه الحقيقي، واعطائه أبعادا اخرى لم تكن واردة فيه وليست متصلة به من قريب.

أقول ذلك بوضوح بعد ان رأينا وسمعنا محاولات ضالة وغير مسؤولة من البعض لنشر الشائعات المغرضة وترديد الاقاويل الخارجة عن الحكمة واطلاق الاحكام المتسرعة والسعي بسوء القصد أو عمى البصيرة لاثارة الفتنة واشعال نارها، وهو ما يجب التصدي له بكل الحسم ووأده في مهده والتعامل معه باليقظة الواجبة وبقوة القانون وسيف العدالة الذي يخضع له كل المصريين».

كما خصصت «الاخبار» تعليقها في الصفحة السابعة عشرة للحادث قائلة:

هذه الأحداث المؤسفة يجب ألا تخرج عن اطارها الطبيعي فهي احداث فردية ويجب على الشعب كله التصدي لها وهذا ليس دور الجهاز الامني فقط بل دور الدعاة مسلمين ومسيحيين ودور الاعلام للتصدي لظاهرة التطرف والعنف وهناك دور للمدارس والجامعات وتعليم الشباب الدين الصحيح والتسامح والبعد عن الغلو في الفتاوى والخطاب الديني.

ان هناك احتقانا في الشارع وقلقا من مثل هذه الحوادث وضرورة مواجهتها ومعالجتها جذريا وتعقب اسبابها ودوافعها بمشاركة جميع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وجهود الحكماء والمثقفين مسلمين وأقباطا لكي يظل الدين مصدرا للتسامح والعدل ومشاعر المحبة والاحترام المتبادل والمساواة في ظل الدستور والقانون».

والى «الاهرام» المسائي وزميلنا وصديقنا مرسي عطا الله الذي حذر من محاولات اشعال الفتنة بقوله:

استطيع أن أتفهم دوافع الغضب التي عبر عنها بيان مجمع كهنة الاسكندرية والمجلس الملي في استنكار ما جرى والمطالبة بسرعة الكشف عن العقل المدبر لتلك الاحداث ولكن الذي لا يمكن فهمه واستيعابه ان يقفز البيان الى استنتاجات تسهم في تأجيج المشاعر قبل اتضاح الحقيقة من نوع القول: ان الاعتداء مخطط وشارك فيه اكثر من فرد. اريد ان اقول بوضوح: ان المطلوب في هذه اللحظة المعبأة بمشاعر الغضب ان يكف الجميع عن محاولة استباق النتائج وضرورة انتظار انتهاء النيابة العامة من تحقيقاتها، ان صوت العقل في الشارع المصري ـ بمسلميه ومسيحييه ـ ينبغي ان يكون هو الصوت الاقوى باتجاه البحث عن الحقيقة والمطالبة بتوقيع العقاب الرادع على كل من يثبت تورطه في هذه الأحداث وأول من يجب أن ينالهم العقاب الرادع أولئك الذين سكبوا الزيت على النار بإطلاق الشائعات لأن جريمتهم لا تقل بشاعة عن الذي ارتكبه ذلك ـ الموتور ـ! ان علينا أن نقف بالتأمل أمام ردود الفعل المتربصة التي انطلق نباحها في الخارج فور وقوع هذه الاحداث في شكل حملات تحريض غير مسؤولة تقوم بها بعض الجماعات المشبوهة ـ خارج الحدود ـ المتسترة بالدين والتي اطالب بابعادها عن أرض الوطن ولم تعد تعرف شيئا عن حجم ما تحقق من خطوات ايجابية اسهمت في دعم بنيان جدار الوحدة الوطنية من ناحية وإزالة الكثير من اسباب الشعور بوجود أي نوع من التمايز بين عنصري الأمة في جميع المجالات!.

وعلى المتاجرين باسم مصر في الخارج والمتشنجين لدوافع وحسابات أنانية في الداخل ان يتوقفوا عن الهزل في ساعة الجد، وبصراحة اقول لهؤلاء وهؤلاء: اعبوا غيرها ـ فاللعبة مكشوفة ولا تنطلي على أحد!».

طبعا، طبعا، لا نريد تجارا وانما نريد حقائق قال عن بعضها في «الاهرام» زميلنا وصديقنا صلاح منتصر في عموده اليومي ـ مجرد رأي ـ:

«1 ـ هناك بصورة عامة أزمة عدم ثقة بما يصدر عن الدولة ـ الأمر الذي يتضح في عدم تصديق عدد كبير من المسلمين والمسيحيين ما قاله بيان وزارة الداخلية عن محمود عبدالرازق صلاح الدين ـ المتهم بارتكاب الاعتداءات وقول البيان انه يعاني من اضطراب نفسي.

2 ـ رغم خطورة الحادث إلا ان بيان الداخلية تصور انه اذا أوجزه في بضعة أسطر غامضة فسوف يحقق ذلك قيام المواطنين بالتكتيم على الخبر بتناسي البيان ان هناك فضائيات واذاعات واجهزة ومحمولا واعلاما تنتظر ما يمس المسلمين والاقباط في مصر لتصب عليه المزيد من الزيت.

5 ـ المسلمون لا يقلون غضبا عن الاقباط مما حدث ولكن انفعال الاخوة الاقباط الذي تجاوز في خلال تشييع جنازة المتوفى وتحويل هذا الانفعال وصبه على عموم المسلمين وعقيدتهم، كان لا بد ان يدركوا انه سيكون له رد فعل مضاد ومساو ان لم يكن اكثر في القوة.

6 ـ في التاريخ أحداث كثيرة من هذا النوع ارتكبها مختلون ضد مختلف الأديان، ولكن الظاهرة الخطيرة في مصر هي جو الاحتقان بل الالتهاب الذي كشفت عنه الحادثة وهذا هو الأخطر»!

ونترك صلاح منتصر في «الاهرام» لنتحول لزميلنا وصديقنا مجدي مهنا في «المصري اليوم» حيث قام بصب جام غضبه في عموده اليومي ـ في الممنوع ـ ضد محافظ الاسكندرية، قائلا عنه والشرر يتطاير من عينه:

«أصابتني الدهشة بعد سماعي لمحافظ الاسكندرية اللواء عبدالسلام المحجوب، الذي علق للتلفزيون المصري على احداث الاسكندرية الاخيرة فهو حكى في بساطة مفرطة كيف قام المتهم بارتكاب جريمته، وكيف انتقل من كنيسة الى اخرى، وكيف كان حاملا السيوف في يديه، وكيف كان يسير في الشوارع مستقلا عربات الترام وكيف وكيف؟! وما قاله اللواء المحجوب ـ إذا كان صحيحا ـ يدين اجهزة الامن ويتهمها بالاهمال والتقاعس في حين انه يصفها وفي نفس التصريحات باليقظة وقيامها بأداء دورها على أكمل وجه.

ثم قال اللواء المحجوب هذه السقطة التي وقع فيها وتقديري انها ساهمت في اثارة مشاعر الغضب لدى الاخوة الأقباط، ان المواطن القبطي لم يمت بسبب طعنة السكين التي تلقاها، انما بسبب كبر سنه، وأن الوفاة عادية وطبيعية والمحافظ اول من يعلم ان الوفاة لم تكن طبيعية وأن طعنة السكين هي التي اجهزت على هذا المواطن.

والسقطة الاكبر ان المحافظ لا يعترف بخطئه ويبنغي في تصريحات له على شاشة قناة ـ أوربت ـ في برنامج ـ القاهرة اليوم ـ مساء امس الاول انه لم يصدر عنه هذا الكلام وأنه يطلب من يدعي عليه ذلك ان يسلمه الشريط الذي يثبت صحة الواقعة.

والمسألة ليست في حاجة الى دليل ولا الى شريط ولا الى اثبات لأن الملايين من المشاهدين وأنا واحد منهم استمعوا الى حديث اللواء المحجوب للتلفزيون المصري، وتكرر هذا في عدة نشرات اخبارية، وأنا شخصيا اتهمه بأنه تسبب في اثارة ردود الفعل الغاضبة التي صدرت من الاخوة الاقباط في اليوم التالي، التي ظهرت في جنازة المواطن القبطي المتوفى، هذه السقطة تستوجب من اللواء المحجوب ان يستقيل، واذا لم يقدمها فواجب الدولة ان تحاسبه على ذلك وأن تقيله من منصبه، وإذا لم يفعل المحافظ ما يمليه عليه ضميره واذا لم تقم الدولة بواجبها وتتحمل مسؤولياتها، وتتخلى عن سياسة ترك هذا الملف الشائك لمعالجة اجهزة الامن التي ثبت قصورها وعجزها فلن استغرب من ان تتكرر مثل هذه الاحداث بصورة اكبر وبردود فعل اكبر والخاسر هو الوطن والمستفيد نظام الحكم الذي يرغب في تمديد حالة الطوارئ واحداث الاسكندرية تقدم له المبرر لذلك». ومن «المصري اليوم» ومهنا الى نهضة مصر التي نشرت صورتين الاولى لمتظاهرين مسيحيين يرفعون الصلبان والثانية لمتظاهرين يرفعون المصاحف، وقالت: حزينة باكية في تعليق عليهما:

رفع الصلبان في مواجهة المصاحف، ظاهرة خطيرة تهدد بتصعيد سلوك استخدام الدين لاغراض طائفية أو سياسية وهي الظاهرة التي رفضها المصريون عندما استخدمها الاخوان خلال دعايتهم الانتخابية وتظاهراتهم التي سبقت انتخابات البرلمان، وعودة ظاهرة رفع الشعارات والرموز الدينية هذه الايام وسط حالة الغليان التي اعقبت احداث الاسكندرية والتي تمثلت في رفع متظاهرين للصلبان وظهور قادة الكنيسة على شاشات التلفزيون ممسكين بالصلبان في أيديهم تكشف عن حالة استنفار للمشاعر الدينية في أزمة هي بطبيعتها ثقافية وسياسية. ان رفع الصلبان ليس هو الحل ورفع المصاحف ليس هو الحل، الحل الوحيد في اعلاء قيمة المواطنة وتحويلها الى واقع عملي يقف فيه المصريون جميعا امام القانون سواء، أما الذين ينفخون في نيران العواطف الدينية والمتلاعبون بمشاعر المسيحيين والمسلمين فأجدر بهم جميعا ان يرفعوا علم مصر الذي رفعه الملايين في مناسبات التحدي ومعارك الوطن المصيرية».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وهجوم شنه ضده من ليس زميلي الكاتب الساخر محمد الرفاعي في بابه بـ«صوت الامة» ـ يوميات مواطن مفروس ـ أغضبني لأبعد الحدود وكيف لا اغضب وهو يقول متجاوزا كل الحدود:

«يبدو ان السيد الرئيس مبارك قد ادرك اخيرا كرامات مولانا وتاج راسنا الحاج محمد بوش الثاني ابو خطوة مبروكة فخطوته بتوصل من امريكا لمؤخرة أي بلد عربي في ثانية واحدة، ولو اتمطع بس هايجيب أي صايع عامل نفسه جيفارا من قفاه.

ويبدو ان سيادته قد آمن مؤخرا بأن مولانا وسيدنا الحاج محمد بوش الثاني رضي الله عنه قد اصطفاه الله من بين العاملين ـ لأنه قصير قزعة.

وكل قزعة له فزعة ـ علشان ينشر الايمان والعدل بين شعوب الدنيا الكفرة الفجرة، الذين لا يسجدون لمولانا، ولا يقدمون أقفيتهم وكرامتهم قربانا لمولانا مع ان لحم اكتافهم من خيره ويبدو ان سيادته يعشق الفلكلور الشعبي ايضا خاصة اغنية وادلع واجري يارمان، وتعالى على حجر، الامريكان!! ولذلك قرر سيادته مشكورا ان يقوم بنشر الدعوي البوشية في المنطقة «العربية»، إلهي تنحرق بجاز عشان نستريح من قرفها ورفع شعار، لا إله إلا الله، الحاج محمد بوش حبيب الله!! والجبان ابن الجبان اللي هايركب الحمورية ويعترض الملايكة عا تعمله صوابع كفتة!!

واطلق سيادته حكمة القرن الواحد والعشرين وهي، الاحتلالي الامريكي اجدع من السمن الهولندي عشان خالي من الكوليسترول وخفيف على معدة الدولة المحتلة وأن المارينز الامريكاني الذ من التفاح الامريكاني وجبنة البقرة الحلوب.

فقد خرج علينا سيادته في سابقة هي الاولى من نوعها ـ وأعلن تأييده للاحتلال الامريكي للعراق واستمرار الاحتلال لغاية الشعب العراقي ما يتربى.

ويقول حقي برقبتي هذا الشعب الذي يرفض حتى هذه اللحظة الايمان بمولانا الحاج محمد بوش الثاني، ولا التسبيح بفضله عليهم، ويكفي ان مولانا لا عارف ينام ولا عارف يختلي بالمدام لدرجة انها بتشاور عقلها تخلع منه، يعني مولانا متبهدل اخر بهدلة بسبب الشعب العراقي، ويكفي انه خصص لكل مواطن عراقي صايع واحد من المارينز، كل شغلته يشيله على كتفه ويوصله مطرح ماهو عاوز، ومزة من المارينز تحميه